



العدد الثالث / ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

دراسات إسلامية

مجلة علمية سنوية محكمة

الضوابط التي تحد من الطلاق في الإسلام

د. إياد فوزي توفيق حمدان

الأستاذ المشارك بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

يصدرها قسم الدراسات الإسلامية ، كلية الآداب ، جامعة الخرطوم - قسم الثقافة الإسلامية بإدارة مطلوبات جامعة

ملخص البحث :

تعالج هذه الدراسة موضوعاً مهماً وهو " التشريعات والضوابط التي تحد من إيقاع الطلاق في الإسلام " وهي: التحكيم ، جعل الطلاق بيد الرجل ، جعل الطلاق على ثلاث درجات ، منع الطلاق من غير سبب ، تحريم الطلاق البدعي ، تشريع العدة ، مشروعية الرجعة. وتدلل الدراسة بالكتاب والسنة على أن تلك الضوابط كفيلة بالمحافظة على كيان الأسرة وتماسكها والحد من وقوع الطلاق.

ABSTRACT

This study deals with an important topic which is (Legislations and Regulations that limit divorce in Islam): These are arbitration, giving authority for divorce to the husband , making final divorce a three stage process, prevention of divorce for no reason, the prohibition of innovated divorce, the idda (waiting period), the legitimacy of returning to each other. This study proves through examples from Qur'aan and Sunnah that such controls are capable of maintaining the family structure and cohesion and the reduction of divorce.

المقدمة :

تهدف هذه الدراسة إلى بيان الضوابط والتشريعات التي تحد من الطلاق في الإسلام. وتبين الدراسة ابتداءً معنى الأسرة في اللغة وفي الاصطلاح ، وأهمية نظام الأسرة في الإسلام. وأهدافه وتؤكد الدراسة أن النظام الاجتماعي في الإسلام في أصله نظام أسر ، لذا فقد حرص الشارع على المحافظة عليه ، والحد من الطلاق ، وقد بينت الدراسة كذلك تعريف الطلاق في اللغة والاصطلاح وأسبابه ومشروعيته وحكمه ، وفصلت الدراسة في الضوابط التي تحد من الطلاق وهي : التحكيم ، جعل الطلاق بيد الرجل ، جعل الطلاق على ثلاث درجات ، منع الطلاق من غير سبب ، تحريم الطلاق البدعي ، تشريع العدة ، ومشروعية الرجعة.

الدراسة :

يعتبر نظام الأسرة هو النظام الذي ارتضاه الله سبحانه وتعالى للبشرية جمعاء ولذلك عرفت الأسرة في اللغة بأنها الدرع الحصينة وتطلق على الجماعة يربطها أمر مشترك وجمعها أسر.^(١) أما في الاصطلاح فهي الوحدة الاجتماعية الأولى للمجتمع ، وأولى مؤسساته التي تكون العلاقات فيها - في الغالب - مباشرة ، ويتم داخلها تنشئة الفرد اجتماعياً ، ويكتسب فيها الكثير من معارفه ومهاراته وميوله وعواطفه واتجاهاته في الحياة ويمجد فيها أمنه وسكنه.^(٢) والعلاقة بين المفهوم اللغوي والاصطلاحي واضحة جلية ، إذ في حالة تنشئة الفرد التنشئة الاجتماعية المصطبغة بالصبغة الشرعية تصبح الأسرة هي الدرع الحصينة التي يتفأ فيها بظلال السكينة والاستقرار ، ولما كان المجتمع إنما يتكون من مجموع الأسر القاطنة فيه ، عندها تشيع الطمأنينة والاستقرار المنبعث من أمن الأسرة واستقرارها لتصبح الواحة الآمنة المستعصية على معاول الهدم والعبث.

كل ذلك لأن نظام الأسرة الذي جاء به الإسلام تنعقد في طياته أسرار الصلاح وبواعث الفلاح ، وعناصر التماسك والترابط ، إذ هو تنظيم للقاعدة الركيكة التي تقوم عليها

(١) المعجم الوسيط. ج١ ص ١٨.

(٢) الشيباني عمر التومي ، من أسس التربية الإسلامية ، مطبعة الحرية ، بيروت. ص ٤٩٧ ، محمد عقله ، نظام الأسرة في الإسلام ، مكتبة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ. ج١ ص ٨.

الجماعة المسلمة ، ويقوم عليها المجتمع الإسلامي. هذه القاعدة أحاطها الإسلام برعاية خاصة.

فالنظام الاجتماعي في الإسلام إنما هو نظام أسر ، وإذا كان ذلك كذلك ، فإن نظام الأسرة إنما ينبعث من معنى الفطرة وأصل الخلقة ، وقاعدة التكوين الأولى للأحياء جميعاً وللمخلوقات كافة. قال تعالى ﴿ وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ [الذريات : ٤٩] وقال تعالى ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [الروم : ٢١].

فنظام الأسرة في الإسلام هو النظام الفطري المنبثق من أصل التكوين الإنساني ، ذلك أن نظام الأسرة تلبية لحاجة فطرية وميل غريزي لدى الإنسان السوي ، في أن يكون له أسرة وذرية ، إذ من جبلته حب الامتداد والاستمرار من خلال عقبه لذا امتن الله على الناس جميعاً بقوله تعالى ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَيْنٌ وَحَفْدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ ﴾ [النحل : ٧٢].

ويترتب على هذا الجانب - تلبية النزعة الفطرية للذرية - أثران هامان هما تأسيس الصلة برسالة الإنسان على وجه هذه البسيطة هما : بقاء النوع الإنساني باستمراره وحفظه من الانقراض ، وعمارة الكون عبر القيام بوظيفة الخلافة التي شرف الله العنصر البشري بالاضطلاع بأعبائها.^(٣)

يضاف إلى ذلك أن الزواج - الذي هو الباب الرئيسي إلى الأسرة - يتجاوب مع سنة كونية هي نظام الزوجية ، تلك المودعة لا في الأحياء فحسب بل حتى في سائر الأشياء ، فالزوجية قسّمت كل نوع قسمين ووضعت في كل قسم سراً يخالف السر المودع في القسم الآخر ، ولا تعطي سنة الله ثمرتها إلا إذا التقى السران ، وإلا بقيت الثمرة محجوبة معطلة.^(٤)

كما أن للأسرة أهمية بالغة من حيث أنها الممر الآمن لإشباع الحاجات الجسمية لدى الإنسان ، إذ ليس بوسع كائن من كان أن ينكر ما جُبل عليه الإنسان من تركيب شهواني وميل جنسي ، وهذه الميل إما أن تشبع بالإباحية وما يتمخض عنها من: انحلال من الخلق ، وتحلل من الفضيلة ، وانغماس في حمأة الرذيلة ، وإيجاد جيل من الضياع والتشرد ، حيث لا

(٣) عقلة ، نظام الأسرة في الإسلام. ج ١ ص ١٨.

(٤) البهي الخولي ، منهاج الإسلام في الزواج والطلاق. ص ١٣.

يعرفون لهم أباً يرعاهم ولا نسباً يمدّهم بالقيم المعنوية والاجتماعية^(١) لذا كان الرفض القوي لهذا المسلك غير السوي.

والن جانب الحاجات الجسمية التي تليها الأسرة كذلك فإنها تشبع المطالب النفسية والروحية والعاطفية لدى الإنسان ممثلة في المودة والتراحم والسكن الروحي والاستقرار النفسي. إلا أنه أحياناً قد يطرأ على الأسرة ما يفرقها ويفرق أفرادها " الزوج والزوجة " بالطلاق. إلا أن الإسلام من شدة حرصه على استدامة الحياة الزوجية شرع من التشريعات والأحكام الكفيلة لاستمرار الأسرة وحفظ تماسكها حتى لو حدث الطلاق والفرقة بين الزوجين.

وحتى لا تحدث الفرقة بين الزوجين قد شرع الإسلام أحكاماً وتشريعات وضوابط للمحافظة على الأسرة وتماسكها ومن هذه الضوابط : التحكيم ، جعل الطلاق بيد الرجل ، جعل الطلاق على ثلاث درجات ، منع الطلاق من غير سبب ، تحريم الطلاق البدعي ، تشريع العدة ، مشروعية الرجعة. وسيشمل البحث إضافة إلى هذه الضوابط تعريف الطلاق وأسبابه ومشروعيته وحكمه.

تعريف الطلاق :

لغة : الطلاق والإطلاق رفع القيد. وطلق طلوفاً وطلافاً تحرّر من قيده ونحوه والمرأة من زوجها طلاقاً تحلّت من قيد الزواج وخرجت من عصمته. ومن معاني الطلاق التخلي والإرسال وحل العقد ، ورجل مطلق أي كثير التخلي للنساء أما الإطلاق فهو بمعنى الترك والإرسال وأصله الانطلاق ، طلقت المرأة بفتح اللام وضمها طلاقاً فهي طالق بغير هاء غالباً وقد يقال طالقة.^(٢)

أما تعريف الطلاق في الاصطلاح : فقد عرف الفقهاء الطلاق بتعريفات عدة متشابهة في معناها.

فعند الحنفية هو رفع قيد النكاح في الحال بلبائين " أو المال " بالرجعي بلفظ مخصوص.^(٣)

^(١) علي حسب الله ، الزواج في الشريعة الإسلامية. ص ١٣ .

^(٢) المعجم الوسيط. ج ٢ ص ٥٦٣ ، ابن منظور ، لسان العرب. ج ١ ص ٢٢٥ .

^(٣) ابن عابدين ، حاشية رد المحتار. ج ٣ ص ٢٢٦ ، ابن الهمام ، شرح فتح القدير. ج ٣ ص ٤٦٣ .

وعند المالكية عرف بإزالة عصمة الزوجة بصريح لفظ أو كناية ظاهرة أو بلفظ مآ مع نية.^(٨)

وعند الشافعية عرف بأنه هو حل قيد النكاح من غير فسخ أو ما في حكمه بلفظ أو نحوه ، وعرفه النووي بقوله تصرف مملوك للزوج يُحدثه بلا سبب فيقطع النكاح.^(٩) وعند الحنابلة هو حل قيد النكاح أو بعضه.^(١٠)

وفي اصطلاح المُحدّثين هو حل رابطة الزواج وإنهاء العلاقة الزوجية.^(١١) ويمكن القول إن الطلاق هو اللفظ المخصوص الذي يزيل عصمة الزوجية بلفظ صريح يفيد ذلك ، أو ما يقوم مقامه من كناية ظاهرة أو إشارة أو لفظ مآ مع نية.

فهذا التعريف جمع معنى الطلاق من جهة الصيغة ، ومن جهة الحقيقة ، ويشمل كل أنواع الطلاق سواء من الزوج أو المفوض ، ولأن اللفظ الذي يقع به الطلاق يشترط فيه أن يكون دالاً على رفع رباط الزوجية ، وأن يُسند إلى الزوجة بلفظ صريح مثل أن يقول الزوج لزوجته : أنت طالق أو طلقتك أو زوجتي مطلقة ، فهذه الألفاظ صريحة تفيد ذلك ولا تحمل معنى غيره ، وهناك ألفاظ كنائية تحتمل الطلاق وغيره وذلك مثل أن يقول الرجل لزوجته : اذهبي إلى أهلِكَ ، أو يقول لها : أنت حرة ، فهذا يحتمل قصد طلاقها وأمرها بالخروج من بيت الزوجية نتيجة ذلك ، أو أنه مجرد إبعادها عنه بسبب غضبه عليها دون أن يقصد طلاقها. كما أن قوله لزوجته : أنت حرة يحتمل قصد الطلاق وأنها قد تحررت نتيجة لذلك من رباط الزوجية.^(١٢)

كما يحتمل إخبارها بحريتها في تصرفاتها التي تقوم بها ، ولذلك يجب أن تكون الكناية ظاهرة وواضحة ودالة على رفع رباط الزوجية ، ومثلها الإشارة وفي كل الأحوال لا يقع الطلاق بالكناية إلا إذا كان مصحوباً بالنية. ولذلك كان هذا التعريف أولى بالصواب.

(٨) الدسوقي ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج ٢ ص ٣٦١ ، الخطاب ، مواهب الجليل. ج ٤ ص ٢٢

(٩) النووي ، روضة الطالبين وعمدة المفتين. ج ٨ ص ٣ ، قليوبي وعميرة ، الحاشية. ج ٢ ص ٣٣.

(١٠) ابن قدامة ، المغني. ج ٨ ص ٢٣٣.

(١١) سيد سابق ، فقه السنة. ج ٢ ص ٣٧٩.

(١٢) محمد فوزي ، الطلاق ومذاهبه في الشريعة والقانون. ص ٧ ، ماهر عليان ، الطلاق أسبابه وآثاره. ص ١٠.

أسباب الطلاق :

إن من يذهب إلى أن الإسلام قد أباح الطلاق مطلقاً بلا ضوابط وفتح للناس الأبواب على مصراعيها في الطلاق فقد أخطأ وتجنّى على الإسلام ، ومن يذهب إلى أن الإسلام قد حجب الطلاق ومنعه وقيد به غير الطرق الشرعية اعتقاداً منه أن ذلك عمل إنساني وأنه في صالح المرأة فهو أيضاً جاهل في هذا الدين ، بل إن العدل هو الذي جاء به الدين الإسلامي بلا إفراط ولا تفريط .

وما لا شك فيه أن الطلاق هو عملية هدم لبناء الأسرة ، وقد يأتي هذا الهدم عند بداية الطريق ، أو عند وضع الأساس للحياة الزوجية أي قبل الدخول ، أو قد يأتي متأخراً بعد اكتمال البناء لهذه الحياة ، ووجود الأولاد ، وكثرة أعباء الزواج . ومع الإقرار بذلك إلا أنه في الإسلام هدم منظم يحافظ على الأسرة ، فينقلها من مكان إلى مكان آخر أكثر ملاءمةً دون كسرها أو إهمالها .

ومع أن الإسلام يحرص حرصاً شديداً على بقاء العلاقة الزوجية وحثّ على ذلك حتى مع تحقيق أقل عناصرها كما قال الرسول ﷺ : " لا يفرك مؤمن مؤمنة إن كره منها خلقاً رضي منها الآخر . أو قال غيره " .^(١٣) والفرك " بفتح الفاء والراء " هو الكراهية والإبعاد . وقال تعالى : ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ [النساء : ١٩] .

ومع ذلك فإن الأمر يصل أحياناً مع الاختلاف وعدم إمكان الإصلاح إلى القطيعة والشر ثم الكراهية والعناد ، وقد يصل ذلك إلى المضارة والإفساد وعدم قيام كل منهما بما يجب عليه نحو الآخر ، وبذلك يتحوّل الزواج بعد ما كان طريقاً إلى مرضاة الله والسعادة في الدنيا ليكون طريقاً إلى سخط الله ، ومن هنا كان الطلاق ضرورة إنسانية تحتمها الفطرة البشرية ويقتضيها الإصلاح الاجتماعي وذلك لزوجين ظنا أن يعيشا في سعادة فأقهما على الزواج اختياراً ثم اكتشفاً أنها كانا مخطئين وأنه يستحيل بقاؤهما إلى الأبد زوجين .^(١٤)

وإن الحكمة من تشريع الطلاق توفر الراحة لكلا الزوجين وضمان أداء الأسرة لواجبها الاجتماعي والإنساني ، كما قال الله تعالى ﴿ وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِ ﴾ [النساء : ١٣] .

^(١٣) مسلم ، صحيح مسلم بشرح النووي . ج ٥ ص ٣١٤ رقم ١٤٦٧ .

^(١٤) عبد الرحمن عبد الخلق ، الزواج في ظل الإسلام . ص ٩٥ .

ومن الحكمة التشريعية للطلاق :

- اختلاف الطباع بين الزوجين وتباين الأخلاق وقد يطلع أحدهما على طبع وخلق سيء وشاذ في الآخر مما لا يتحقق معه التواد والتراحم والسكن المشود في الزواج ، وقد يكون الزوج سيء العشرة خشن المعاملة أو تكون هي معوجة السلوك لا يستطيع تقويمها ولم يفلح التوفيق.
- قد يصاب أحد الزوجين بالعقم فينهدم بذلك أسمى أهداف الزواج ومقاصده ، أو قد يصاب أحد الزوجين بمرض عضال يعجز الطب عن علاجه ولا يقوى الآخر على احتماله ، والشريعة الإسلامية تتسم بالواقعية حيال هذه الطوارئ فلو أبقت على الزواج ومنعت الطلاق لحمدت الجراح على فساد وثبتت الداء في معدنه وأفسحت المجال للكيد والمكر بين الزوجين فيستشري بذلك الفساد في المجتمع وتعم الرذيلة فكان الحل بالفراق علاجاً لهذه المحاذير التي لا يقضي عليها إلا به.
- إن الشارع الحكيم جعل للزوجة الحق في طلب الطلاق من القضاء إذا لم تجد سعادتها في هذه الزيجة وحدد لذلك حدوداً وأسباباً فمنها طلب الطلاق إذا كان في الزوج عيب يمنع الدخول بها ، أو إذا غاب عنها مدة أكثر من سنة بلا سبب شرعي ولا عذر مقبول ، أو إذا سُجن بعقوبة مقيّدة للحرية مدة ثلاث سنوات وأمضى منها سنة أو بسبب الضرر من الشقاق والنزاع.^(١٥)

وقد ثبتت مشروعية الطلاق بالكتاب والسنة والإجماع :

فمن القرآن :

- قال تعالى ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾ [البقرة : ٢٢٩].
- قال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ ﴾ [الطلاق : ١١].
- قال تعالى ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾ [البقرة : ٢٣١].

(١٥) محمد فوزي ، الطلاق ومذاهبه في الشريعة والقانون. ص ٩١.

ومن السنة النبوية :

- عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله ﷺ فسأل عمر بن الخطاب رضي الله عنه رسول الله ﷺ عن ذلك ، فقال رسول الله ﷺ : " مره فليراجعها ثم يمسك حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء " (١٧)
 - عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ طلق حفصة ثم راجعها. (١٨)
 - عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : كانت تحتي امرأة أحبها وكان أبي يكرهها فأمرني أبي أن أطلقها فأتيت فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال : يا عبد الله بن عمر طلق امرأتك. (١٩)
- وأما الإجماع : فقد أجمع المسلمون على جواز الطلاق. (٢٠)

حكم الطلاق :

- إن الطلاق كالنكاح تعتريه الأحكام الخمسة ، إلا أن الأصل في النكاح النذب ، والأصل في الطلاق أنه خلاف الأولى ، أو الكراهة (٢١) :
- فقد يكون الطلاق حلالاً أو مباحاً ، ولكن الأولى عدم ارتكابه لما فيه من قطع الإلفة والمودة ولقوله ﷺ أبغض الحلال إلى الله الطلاق. (٢٢)
- وقد يكون مندوباً كما لو كانت الزوجة بذينة يخاف على نفسه أو عليها الوقوع في الحرام لو استمرت عنده كأن يضربها ضرباً مبرحاً ، أو يسبها ويسب والديها ، أو كانت قليلة الحياء تتبرج للرجال ، أو تسب أم الزوج إذا كانت عند ابنها وغير ذلك.

(٢١) البخاري ، صحيح البخاري ، فتح الباري. جـ ١٢ ص ٥ رقم ٥٢٥١ ، مسلم ، صحيح مسلم بشرح النووي. جـ ٥ ص ٣١٨ برقم ١٤٧١.

(٢٢) أبو داود ، سنن أبي داود. جـ ١ ص ٢٥٥ ، الحاكم ، المستدرک. جـ ٢ ص ٢١٤ برقم ٢٧٩٤ وقال عنه الحاكم : حديث صحيح.

(٢٣) الترمذي ، سنن الترمذي. جـ ١ ص ٣٤٩ ، وصححه الألباني.

(٢٤) ابن قدامة ، المغني. جـ ٣ ص ٩٦ ، ابن المنذر ، الإجماع. ص ٧٩.

(٢٥) الدسوقي ، حاشية الدسوقي. جـ ٢ ص ٣٦١.

(٢٦) ابن ماجه ، سنن ابن ماجه. جـ ٢ ص ٦٥٠ ، أبو داود ، سنن أبي داود. جـ ٢ ص ٦٥ برقم

٢٠١٨ ، الحاكم ، المستدرک. جـ ٢ ص ٢٢٠ وقال عنه صحيح.

- وقد يكون الطلاق واجباً كما لو علم أو تيقن أن بقاؤها معه يوقعه في محرم كنفقة محرمة أو غيرها ، وكطلاق الحكمين إذا انحصرت المصلحة فيه .
- وقد يكون حراماً كما لو علم أنه إن طلقها وقع في الزنا لتعلقه بها أو لعدم قدرته على زواج غيرها فيمسكها ولو لزم عليه الإنفاق عليها من حرام .
- وقد يكون مكروهاً كمن تعينه زوجته على فعل المندوب كطلب العلم المندوب وما شابه ذلك فيكره له طلاقها. (١١١)

قال الشيخ القليوبي في حكم الطلاق : فواجب ، كطلاق المولى أو الحكمين ، وحرام كطلاق البدعة ، ومندوب كطلاق عاجز عن القيام بحقوق الزوجية ، أو من لا يميل إليها بالكلية ، أو بأمر أحد الأبوين لغير تعنت ، ومكروه لما خلا عن ذلك ، ومباح بمن لا تسمح نفسه بمؤوتنها لعدم ميله إليها ميلاً كاملاً. (١١٢)

الشوايط التي تحل من الطلاق في الإسلام

أولاً : التحكيم :

حفاظاً على تماسك الأسرة وحمايتها من التفكك ، فإنه يجب على القادرين من المسلمين محاولة إصلاح ذات البين بين الزوجين من أجل إزالة أسباب الخلاف ، وإعادة العلاقة بين الزوجين إلى طبيعتها ، وهذا مايسمى بالتحكيم ، ومن باب عدم إذاعة أسرار الأسرة ونشر أسباب الخلاف ، ندب الإسلام أن يكون ذلك ضمن مجلس عائلي صغير. (١١٣)

وكذلك إذا عجز القاضي بعد تكرار الأذى عن معرفة سبب النزاع بعث حكمين حتى يستطلعوا الأمر ، ويجاؤلا رآب الصدع في العلاقة بين الزوجين. (١١٤)

والأصل في مشروعية التحكيم قوله تعالى ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا ﴾ [النساء : ٣٥] واشترط الفقهاء في الحكمين أن يكونا مسلمين ذكرين عدلين مكلفين فقيهين

(١١١) محمد بشير الشقفة ، الفقه المالكي في ثوبه الجديد. ج٤ ص ٦٣ .

(١١٢) قليوبي وعميرة ، الحاشية. ج٢ ص ٣٢٣ .

(١١٣) خالد العك ، بناء الأسرة في الإسلام. ص ٢٩٤ ، علي وافي ، الأسرة والمجتمع. ص ١٥٠ .

(١١٤) محمد أبو زهرة ، الأحوال الشخصية. ص ٣٦ .

عالمين بالجمع والتوفيق.^(٢١) ولا يشترط أن يكونا من أهل الزوجين ، فيجوز أن يكونا أجنبيين مع أنه من الأفضل والأولى أن يكونا من أهلها وذلك لقوله تعالى : ﴿ فَابْتَغُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا ﴾ [النساء : ٣٥]. وكذلك لأن الأقارب أعرف ببواطن الأحوال ، ونفوس الزوجين أسكن إليهما ، فيظهران لهما ما في ضمائرهما من الحب والبغض وإرادة الصحبة والفرقة ، ويخلو كل حكم منهما بصاحبه ، ويفهم مراده ، ولا يخفي حكم عن حكم شيئاً إذا اجتمعاً.^(٢٢) واختلف الفقهاء في طبيعة الحكمين هل هما وكيلان أم حاكمان.

فذهب الشافعية ورواية عند الحنابلة إلى أنها وكيلان وعلى ذلك فإن غاب الزوجان نفذ تصرف الحكمين في حقهما لأن تصرف الوكيل ينفذ في غيبة الموكل.^(٢٣) وذهب المالكية إلى أن الحكمين حاكمان ، وبالتالي ينفذ طلاقهما على الزوج دون رضاه.^(٢٤)

والراجع : أنها حاكمان وليس وكيلين ، لأن الله نصبهما حكمين ، وجعل نصبهما إلى غير الزوجين. وجعل الحكم إليهما فقال تعالى ﴿ إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ﴾ [النساء : ٣٥] والوكيلان لا إرادة لهما. لأنها يتصرفان بإرادة موكليهما وأيضاً الوكيل لا يسمى حكماً في لغة القرآن ولا في لسان الشرع.^(٢٥) ويجب على الحكمين أن لا يدخرا وسعاً في الإصلاح بين الزوجين والتقريب بينهما وأن يبذلا أكبر جهد لإزالة أسباب الخلاف بين الزوجين للمحافظة على كيان الأسرة من الانهيار. يقول البهوتي : ويُصِفَا ، ويرغِبا ، ويخوفاً ، ولا ينحَصَا بذلك أحداً دون الآخر ، ليكون أقرب إلى التوفيق.^(٢٦)

قال مالك : أحسن ما سمعت من أهل العلم أن الحكمين يجوز طلاقهما وينفذ قولهما بين الرجل وامرأته في الفرقة عليهما ، والاجتماع كذلك بغير توكيل ولا إذن من الزوجين.^(٢٧)

(٢١) البهوتي ، كشف القناع. ج ٥ ص ٢١١.

(٢٢) الشرييني ، مغني المحتاج. ج ٣ ص ٣٣٣.

(٢٣) النووي ، روضة الطالبيين. ج ٧ ص ١٠٤ ، ابن قدامة ، الكافي. ج ٩ ص ٩٤.

(٢٤) الإمام مالك ، المدونة. ج ٢ ص ٢٥٧.

(٢٥) ابن القيم ، زاد المعاد. ج ٤ ص ١١.

(٢٦) البهوتي ، كشف القناع. ج ٥ ص ٢١١.

(٢٧) الزرقاني ، شرح الزرقاني. ج ٣ ص ٢٧٥.

والطلاق لا يكون مقصوداً لذاته من التحكيم ، بل هو أمر جرّ إليه الحال ، وإنما المقصود من التحكيم الإصلاح.^(٣٣)

ثانياً : جعل الطلاق بيد الرجل :

جعل الإسلام حق إيقاع الطلاق بيد الرجل. وقد دلت على ذلك أدلة منها :

- أن نصوص القرآن التي تحدثت عن الطلاق أسندت الأمر إلى الرجل. منها قوله تعالى ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ ﴾ [البقرة : ٢٣٠]. وقوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ ﴾ [الطلاق : ١].

- ورد في السنة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال : " إنما الطلاق لمن أخذ بالساق ".^(٣٤) يقول ابن القيم وحديث ابن عباس وإن كان في إسناده ما فيه ، فالقرآن يعضده ، وعليه عمل الناس.^(٣٥) ولأن الرجل عنده حسن التقدير للعواقب ويفكر في الأمور ويزنها بميزان العقل دون التأثير برغبة عارضة أو غضبة ثائرة ، كما أن طبيعته الأناة وضبط النفس جعل الطلاق بيده. ولو جعل الطلاق بيد المرأة لأدّى ذلك إلى إنهاء الحياة الزوجية أحياناً لأنفه الأسباب ، فجعل الطلاق بيد الرجل فيه تحقيق لاستقرار الأسرة وتضييق لوقوع الطلاق.^(٣٦)

وأن الرجل لا يقدم على الطلاق إلا إذا استحكمت النفرة بينه وبين زوجته ، ولم يعد بوسعه الإصلاح والتحمل ، ومع هذا يفكر ، ويقدر ويوازن بين التبعات المترتبة عليه ، والحاجة الدافعة إليه ، فلا يختار الطلاق إلا إذا أعتبه سبيل التقويم ، والإرشاد والتوجيه والترغيب والترهيب ، ووسائله ، واستعصت الأمور عليه كما يستعصي الداء العضال على الطبيب ، فلا يجد بداً من الجراحة لحسم الآلام أو البتر لقطع الداء ، وسلامة بقية الأعضاء.^(٣٧)

(٣٣) الدسوقي ، حاشية الدسوقي. جـ ٢ ص ٢٧٥.

(٣٤) ابن ماجه ، السنن. جـ ٢ ص ٣٥٠ برقم ٢٠٨١ ، البيهقي ، السنن الكبرى. جـ ٧ ص ٣٦ ، وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف. الألباني ، إرواء الغليل ، حديث رقم ٢٠٤١.

(٣٥) ابن القيم ، زاد المعاد. جـ ٤ ص ٦٦.

(٣٦) محمد عقله ، نظام الأسرة في الإسلام. جـ ٣ ص ١٤٩ ، محمد شلبي ، أحكام الأسرة في الإسلام. ص ٤٩٣.

(٣٧) محمود عجاج ، نظام الأسرة في الإسلام. ص ٢٤٢.

وإن جعل الطلاق بيد الرجل ليس انتقاصاً من شأن المرأة أو استزادة لشأن الرجل ، ولكن الله سبحانه وتعالى وزع المواهب حسبما يمليه عليه دور الموهوب في الحياة.^(٣٨)

ورغم كون الطلاق بيد الرجل فإن الإسلام لم يهمل جانب المرأة كُلياً في أمر الطلاق ، وقد عالج الإسلام ما ينشأ عن الطلاق من أضرار قد تقع على المرأة. وقد احتاط الشارع لها ، بحيث لا يمكن لمن اتبع المنهج الإسلامي الذي رسمه ﷺ أن يوقع الطلاق إلا في حالة النفرة المستحكمة ، ولا يمكن أن تنقطع العلاقات نهائياً إلا إذا كانت المودة يتعذر تحقيقها.^(٣٩)

ويقول أبو زهرة : إن المرأة تحكمها العاطفة ، وتلك ميزتها وفضيلتها ، والعاطفة إذا سيطرت على الأمور الخطيرة قد تضر ، والطلاق أخطر ما يكون بين الرجل والمرأة ، فهي تغضب فتظن أن صفحة حياتها قد أصابتها الكدرة التي لا بقاء معها ، ... فلو جعل الطلاق بيدها ما نظرت في عواقبه في مثل هذا الحال من التأثر ، وأن الرجل بما أنفق في سبيل هذا الزواج من مال ، وبما ألقى عليه من عواقب يفكر ويقدر قبل الإقدام ، فيوازن بين التبعات المترتبة عليه ، والحاجة الدافعة عليه ، فإن رجحت الأولى على الثانية أبقى أهله.^(٤٠)

فجعل الطلاق بيد الرجل هو للمحافظة على الأسرة واستمرارها ، ورغم ذلك أعطى الإسلام المرأة الحرية والحق في أن تنهي العلاقة الزوجية ، فمن ذلك أن تشترط الزوجة أن تكون العصمة بيدها ، فتستطيع عند ذلك أن تطلق نفسها متى شاءت وأيضاً يحق لها أن تتفق مع الزوج على الطلاق مقابل عوض تدفعه له وهو ما يسمى بالخلع ، وأيضاً إذا تضررت من المقام مع الزوج إذا كان سيء الخلق معها ، أو كان مصاباً بمرض مُعدٍ تتأذى من المقام معه أو غاب عنها غيبة طويلة لمدة سنة أو حبس زوجها ثلاث سنوات ، ومضى على حبسه سنة فلها أن ترفع أمرها إلى القاضي فتطلب التفريق بينها وبين هذا الزوج ، فجعل الطلاق إذاً بيد الرجل ليس أمراً مطلقاً.^(٤١)

(٣٨) حسن الحنفوي ، الأسرة وتحديات العصر. ص ١٥٠.

(٣٩) محمد أبو زهرة ، تنظيم الأسرة في الإسلام. ص ٧٩.

(٤٠) محمد أبو زهرة ، الأحوال الشخصية. ص ٢٨٤.

(٤١) مصطفى السباعي ، شرح قانون الأحوال الشخصية. ص ٢١٦ ، حاتم إسماعيل حسن ، التدابير الشرعية لحماية الأسرة. ص ٣٣٣.

ثالثاً : جعل الطلاق على ثلاث درجات :

روى أنس رضي الله عنه قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : إني أسمع الله تعالى يقول : "الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ" فأين الثالثة ؟ فقال ﷺ : "إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان".^(١١) وقال تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا مَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ ﴾ [البقرة : ٢٣٠].

وقد حدد الإسلام عدد الطلقات التي يملكها الزوج على زوجته بثلاث طلقات ولولا أن الحاجة داعية إلى الطلاق لكان الدليل يقتضي تحريمه ، ولكن الله أباحه رحمة بعباده لحاجتهم إليه أحياناً. ولو أبيض الطلاق بغير عدد ، لأدّى ذلك إلى أن يطلق الناس دائماً ، حيث لا شيء يزرهم عن الطلاق وفي ذلك الضرر والفساد ، ولم يكن فساد الطلاق لمجرد حق المرأة فقط كالطلاق في الحيض ، بل نفس الطلاق إذا لم تدع إليه حاجة منهني عنه باتفاق العلماء والثلاث هي مقدار ما أبيض.^(١٢)

وتقسيم الطلاق إلى رجعي وبائن يعتبر رحمة بالزوج والزوجة ، وتمكيناً لهما من استئناف الحياة الزوجية من جهة ، ودفعاً للظلم والمضارة عن الزوجة من جهة أخرى.^(١٣)

وكثيراً ما يحدث بعد الطلاق الندم ، ويشعر المخطئ منهما بخطئه ، ويرغب الزوجان في إعادة الحياة الزوجية بينهما على أساس سليم ، بعد أن مرّا بهذه التجربة القاسية ، وتعرّفا على أسباب الشقاق والنزاع فشرع الإسلام فرصة إعادة الحياة الزوجية مرة ومرة مراعاة لذلك ، أما بعد الطلقة الثالثة فإنه يكون قد دلت حياتهما على الفشل ، وأن كلاهما لا يصلح للآخر ، ولا يملك الزوج إعادة الزوجة إلى عصمته مرة أخرى إلا بعد تجربة قاسية وهي زواجها برجل آخر ، فإن طلقها هذا الثاني وتوفرت شروط معينة جاز له أن يتزوجها زوجها الأول بعقد ومهر جديدين ، وبموافقتها ورضاها.^(١٤)

(١١) الدارقطني ، سنن الدارقطني. ج ٢ ص ٤٢٠ رقم ٣٨٤٤.

(١٢) ابن تيمية ، أحكام الزواج. ص ١٤٦.

(١٣) محمد عقلة ، نظام الأسرة في الإسلام. ج ٣ ص ١٧٧.

(١٤) محمد شلبي ، أحكام الأسرة في الإسلام. ص ٤٨٣.

ولا شك أن في هذا التشريع محافظة على كيان الأسرة من الانهيار الكلي ، وأن كل واحد منها سيرة وضم نفسه على الصبر ، واحتفال بعض الهفوات التي تصدر من الآخر ، ويجهد في أن يحسن العشرة ، ويتجنب كل ما من شأنه أن يدعو إلى الفقرة. (١٦)

أقسام الطلاق :

ينقسم الطلاق إلى :

الطلاق الرجعي : وهو الذي يملك فيه المطلق مراجعة مطلقة وإعادتها إلى عصمته ما دامت في العدة رضيت أم كرهت قال تعالى : ﴿ الْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا ﴾ [البقرة : ٢٢٨].

والطلاق الرجعي لا يزيل الملك (١٧) ولا يزيل الحل (١٨) ما دامت العدة قائمة ، بل يكون للمطلق كل حقوق الزوج ، فله أن يراجعها في العدة في أي وقت شاء ولكن تحتسب عليه الطلقة من الطلقات التي يملكها على زوجته وهي الثلاث ، وإذا انتهت العدة في الطلاق الرجعي زال الملك ولكن يبقى الحل. (١٩)

والطلاق الرجعي هو الأصل في الطلاق وهو طلاق السنة. وهو الذي يوقعه الزوج على زوجته المدخول بها بلفظ الطلاق مرة واحدة وأن يكون وقع للمدخول بها في طهر لا في حيض أو نفاس ، وأن لا يكون وطئها في ذلك الطهر ، وأن لا يكون وقع في عدة المطلقة طلاق رجعي. (٢٠)

ويترتب على الطلاق الرجعي :

- نقص عدد الطلقات التي يملكها الزوج على زوجته.
- انتهاء الزوجية بين الزوجين إذا لم يراجعها الزوج قبل انقضاء العدة ، وعلى ذلك فالطلاق الرجعي لا يزيل الزوجية بل ينقص عدد الطلقات التي يملكها الزوج. فإن

(١٦) محمد محي الدين ، الأحوال الشخصية. ص ٢٤٥ ، حاتم إسماعيل حسن ، التدابير الشرعية لحماية الأسرة. ص ٣٣٥.

(١٧) معنى الملك حقوق الزوجية الثابتة لكل واحد منهما على صاحبه.

(١٨) معنى الحل هو كون المرأة حلالاً أن يتزوجها.

(١٩) محمد أبو زهرة ، الأحوال الشخصية. ص ٣١٢.

(٢٠) عبد العزيز آل مبارك ، بلغة المسالك لتدريب السالك. ج ٣ ص ١٢٨.

كانت ثلاثاً صار الباقي اثنتين ، وإن كان الذي يملك قبل الطلاق اثنتين صار الباقي واحدة ، وللزوج مراجعتها في أثناء العدة في أي وقت يشاء فإذا انقضت العدة من غير مراجعة كان بائناً.^(٥١)

الطلاق البائن : وهو الذي لا يملك فيه المطلق مراجعة مطلقة في العدة أو أن يعاشرها معاشرة الأزواج. وهو نوعان :

- طلاق بائن بينونة صغرى : يمكن فيه استئناف الحياة الزوجية بين المطلق ومطلقة بعقد ومهر جديدين ويكون في الأحوال التالية :

(١) إذا كان قبل الدخول لأنه يكون لغير عدة لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا ﴾ [الأحزاب : ٤٩].

(٢) إذا كان الطلاق على مال قال تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَاقِيَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ [البقرة : ٢٢٩].

(٣) الطلاق بعد الدخول طلبة أولى أو ثانية وانقضاء العدة.

(٤) إذا كان الطلاق من قبل القاضي كالطلاق للسجن أو للضرر بسبب الغياب أو لسبب الشقاق والتزاع أو للعيب ما عدا الطلاق بسبب عدم دفع النفقة فيكون رجعيًا.^(٥٢)

الطلاق البائن بينونة كبرى : وهو الذي لا يستطيع فيه المطلق مراجعة مطلقة في العدة كالطلاق الرجعي ، ولا استئناف الحياة الزوجية بينها بعقد ومهر جديدين ، كما هو الشأن في الطلاق البائن بينونة صغرى ، بل تحرم عليه المرأة حرمة مؤقتة لا تنتهي إلا إذا تزوجت بزواج شرعي صحيحاً ويدخل بها أو يموت عنها وتنقضي عدتها منه أو يطلقها بائناً أو تنقضي عدتها من طلاق رجعي ، ولا يقع هذا النوع من الطلاق إلا في حالة واحدة وهي إذا كان مسبوقاً بطلقتين أي أن هذه الطلقة تكون المكملة للثلاث.^(٥٣)

(٥١) ماهر عليان ، الطلاق. ص ١٨.

(٥٢) زكريا البري ، بداية المجتهد في أحكام الأسرة المسلمة. ص ٢٢٨ ، محمد أبو زهرة ، الأحوال الشخصية. ص ٣١٠.

(٥٣) زكريا البري ، بداية المجتهد في أحكام الأسرة المسلمة. ص ٢٢٩ ، سيد سابق ، فقه السنة. ج ٢ ص ٣٠٥.

رابعاً منع الطلاق من غير سبب :

الأصل في الطلاق الكراهة لقوله ﷺ "أبغض الحلال عند الله الطلاق" (٥١) والمباح لا يبغض بالفعل لكن يقرب له إذا خالف الأولى ، والطلاق من أشد ما خالف الأولى. (٥٢)

وقال تعالى : ﴿ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ [النساء : ١٩] فالآية الكريمة فيها حث للرجال على الصبر إذا رؤوا من زوجاتهم ما يكرهون. فكيف يكون الأمر إذا لم يروا منهم ما يكرهون.

وعن ثوبان قال : قال رسول الله ﷺ : "أيها امرأة سألت زوجها الطلاق في غير ما بأس فحرام عليها رائحة الجنة". (٥٣)

ومن الحالات التي يعتبر الطلاق فيها بغى وعدوان :

- أن يطلقها بغير سبب معقول ، كأن تكون عجوزاً أو فقيرة لا أمل لها في زوج آخر ، أو قد لا تجد من ينفق عليها ، وفي هذا إلحاق للضرر بها ولؤم في معاملتها وهو بهذا يكون آثماً.

- أن يطلق الزوج زوجته في مرض الموت ليحرمها من الميراث منه ، وهذا بلا شك يعتبر عدواناً وظلماً لا يرضاه الله وتأباه المروءة. (٥٤)

خامساً : تحريم الطلاق البدعي :

والطلاق البدعي هو طلاق المدخول بها في حيضها أو في طهر أصابها فيه أو أن يطلقها ثلاثاً بكلمة واحدة أو مفرقة في طهر واحد أو اثنتين كذلك. (٥٥)

ومما يدل على تحريم الطلاق البدعي قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ ﴾ [الطلاق : ١١]. قال ابن القيم في بيان وجه الدلالة :

(٥١) ابن ماجه ، سنن ابن ماجه. جـ ٢ ص ٦٥٠ ، أبو داود ، سنن أبي داود. جـ ٢ ص ٦٥ برقم ٢٠١٨ ، الحاكم ، المستدرک. جـ ٢ ص ٢٢٠. وقال عنه الحاكم صحيح.

(٥٢) الدسوقي ، حاشية الدسوقي. جـ ٢ ص ٣٦١.

(٥٣) الترمذي ، سنن الترمذي. جـ ٣ ص ٢١٠ برقم ١١٨٧ ، وقال عنه حديث حسن ، أبو داود ، السنن. جـ ٢ ص ١٢١ برقم ٢٢٢٦ ، الإمام أحمد ، المسند. جـ ٥ ص ٢٧٧.

(٥٤) مصطفى السباعي ، المرأة بين الفقه والقانون. ص ١٤٦.

(٥٥) ابن المهام ، شرح فتح القدير. جـ ٣ ص ٤٦٨.

” ووجهان حرام.... وهما أن يطلقها وهي حائض أو يطلقها في طهر جامعها فيه هذا في طلاق المدخول بها“.^(٥٩)

وما روي أن ابن عمر رضي الله عنهما طلق امرأته وهي حائض ، فسأل عمر رضي الله عنه الرسول ﷺ عن ذلك ، فقال له رسول الله ﷺ : ” مره فليراجعها ثم يتركها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق قبل أن يمس ، فتلك العدة التي أمر الله بها أن تطلق النساء“.^(٦٠)

وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة إلى وقوع الطلاق وإن كان معصية ، وذلك لأن النهي إذا كان لمعنى في غير المنهي عنه لا يعدم المنهي عنه ولا يمنع نفاذه شرعاً ، كالنهي عن الصلاة في الأرض المغصوبة.... وهنا النهي لمعنى في غير الطلاق من تطويل العدة واشتباها أمر العدة عليها أو سد باب التلاقي عند الندم فلا يمنع النفاذ.^(٦١) وعلى ذلك إجماع أهل العلم^(٦٢) قال النووي : ” أجمعت الأمة على تحريم طلاق الحائض بغير رضاها ، فإن طلقها أثم ووقع“.^(٦٣)

سادساً : تشريع العدة :

إن التشريع الإسلامي لا ينهي الأسرة بمجرد وقوع الطلاق وإنما شرع من الأحكام ما يكفل إمكانية استمرارها وبقائها ومن هذه الأحكام العدة حيث ، إنها فترة انتظار وتربص ومراجعة للنفس قد تؤدي إلى التثام شمل الأسرة مرة أخرى.^(٦٤)

(٥٩) ابن القيم ، زاد المعاد. جـ ٤ ص ٢٩ .

(٦٠) البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الطلاق ، فتح الباري. جـ ٢ ص ٥ برقم ٥٢٥١ ،

مسلم ، صحيح مسلم بشرح النووي. جـ ٥ ص ٣١٨ برقم ١٤٧١ .

(٦١) ابن الهمام ، شرح فتح القدير. جـ ٣ ص ٤٧٨ ، الدسوقي ، حاشية الدسوقي. جـ ٢ ص ٣٦٢

، الشربيني ، مغني المحتاج. جـ ٣ ص ٣٩٢ ، ابن قدامة ، المغني. جـ ١٠ ص ٨٢ ، البهوتي ،

كشف القناع. جـ ٥ ص ٢٤٢ .

(٦٢) ابن قدامة ، المغني. جـ ١٠ ص ٧٧ .

(٦٣) النووي ، روضة الطالبين. جـ ٧ ص ٤ .

(٦٤) حاتم إسماعيل ، التدابير الشرعية لحماية الأسرة. ص ٣٥٩ .

والعدة في اللغة : الإحصاء ويقال عدة المرأة. أي أيام إقرائها وهي مأخوذة من العدد والحساب.^(٦٢)

أما في الاصطلاح : فعند الأحناف هي تربص مدة محددة شرعاً لانقضاء ما بقي من آثار الزواج.^(٦٣) أي انتظار يلزم المرأة مدة محددة عند زوال النكاح أو شبهته وقد يكون هذا الانتظار واجباً في حق الزوج إذا كان قد فارق امرأته ويريد أن يتزوج أختها أو عماتها أو خالتها أو ابنة أخيها أو ابنة أختها ، فلا يجوز له أن يتزوج من أخرى حتى تنقضي عدتها.^(٦٤)

وذهب المالكية^(٦٥) والشافعية^(٦٦) والحنابلة^(٦٧) إلى أن عدة هي مدة من الزمن معينة شرعاً تُمنع فيها المرأة المدخول بها ، والمتوفى عنها زوجها من النكاح. وعلى هذا القول جعل اسم عدة خاصة بتربص المرأة لا بتربص الرجل. ولقوله ﷺ " الطلاق للرجال والعدة للنساء " ^(٦٨).

والأصل في مشروعية عدة القرآن والسنة والإجماع :

- فمن القرآن : قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [البقرة : ٢٢٨]. وفي عدة المتوفى عنها زوجها قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً ﴾ [البقرة : ٢٣٤]. وفي عدة الصغيرة والأيسة والحامل قال تعالى : ﴿ وَاللَّائِي يَتُسَّنِّ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق : ٤].

(٦٢) المعجم الوسيط. ج٢ ص ٥٨٧.

(٦٣) ابن الهمام ، شرح فتح القدير. ج٤ ص ٣٠٨.

(٦٤) محمد شلبي ، أحكام الأسرة في الإسلام. ص ٦٤٧ ، محمد أبو زهرة ، الأحوال الشخصية. ص ٣٧٢.

(٦٥) الدسوقي ، حاشية الدسوقي. ج٢ ص ٤٦٨.

(٦٦) الشريني ، مغني المحتاج. ج٣ ص ٣٨٤.

(٦٧) البهوتي ، كشف القناع. ج٥ ص ٤٧٦.

(٦٨) الإمام مالك ، الموطأ. ص ٣٥٦ برقم ١٢٣٧.

- ومن السنة : قوله ﷺ : ” لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً “^(٧١) والعشر المعتبرة في العدة هي عشرة أيام مع الليالي^(٧٢) وأمر النبي ﷺ فاطمة بنت قيس أن تعتد عند ابن أم مكتوم^(٧٣).
- الإجماع : فقد أجمعت الأمة منذ عهد الصحابة على وجوب العدة. قال ابن المنذر فيما نقله ابن قدامة عنه : ” أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على ذلك “^(٧٤).
- وما لا شك فيه أن التشريع الإسلامي يهدف من تشريع العدة إلى معانٍ أصيلة ومقاصد نبيلة سامية منها :
- إمهال الزوجين فرصة للتروي والتفكير حتى يراجع كل منهما نفسه ، وقد يراجعها في العدة إن كان الطلاق رجعياً ، وكذلك إمهالاً لأهل الخير للتدخل لتلافي الفقرة وإزالة الأسباب التي أدت إليها.
- إظهار أن الزواج عقد بالغ الشأن عظيم الخطر ، فالعدة حزن على فوات نعمة الزوجية التي انتهت بالطلاق ، ولا يزول هذا الحزن إلا بعد مضي فترة طويلة تستغرق عدة شهور خصوصاً أن المرأة هي التي تحس بألم الفراق أكثر من الرجل ، ويعتريها القلق على مستقبلها الذي تترقبه ليعوضها ما فقدته من حنان الزوجية ومتعتها ونفقتها ، فما ألطف هذا التنظيم الإلهي لشئون الأسرة ، وما أشرف مقاصده في إظهار الفرد والأسرة والمجتمع.
- التأكد من براءة الرحم ، أي خلوه من الحمل ، وكذا للإحداذ على الزوج إظهاراً لشرف الزوجية ، وكرامة الزوج وإبداء التأثير على فقده^(٧٥).

(٧١) البخاري ، صحيح البخاري : كتاب النكاح ، فتح الباري. ج٥ ص ٧٦ ، مسلم ، صحيح مسلم بشرح النووي. ج٥ ص ٣٦٩ برقم ١٤٨٧.

(٧٢) ابن قدامة ، المغني. ج ١ ص ٤٠.

(٧٣) مسلم ، صحيح مسلم بشرح النووي. ج٥ ص ٣٥٧.

(٧٤) ابن قدامة ، المغني. ج ١ ص ٢٤.

(٧٥) محمد شلبي ، أحكام الأسرة في الإسلام. ص ٦٥٠ ، ماهر عليان ، الطلاق. ص ١٠٠.

سابعاً : الرجعة :

- وهي رد المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن في العدة على وجه مخصوص^(٧٧) والرجعة مشروعة بالقرآن والسنة والإجماع.
- فمن القرآن قال تعالى : ﴿ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا ﴾ [البقرة : ٢٢٨] والمراد بالرد الرجعة. وقال تعالى : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِنْ سَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ ﴾ [البقرة : ٢٢٩] وقد فسر الإمساك بالرجعة^(٧٨).
 - ومن السنة عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : طلقت امرأتي وهي حائض فسأل عمر النبي ﷺ فقال : " مره فليراجعها " ^(٧٩).
 - ومن الإجماع : أجمع العلماء على أن الزوج يملك رجعة زوجته في الطلاق الرجعي ما دامت في العدة من غير اعتبار رضاها ، ورضاء وليها إذا كان الطلاق بعد الدخول^(٨٠) قال القرطبي : " وقد أجمع العلماء على أن الزوج إذا طلق زوجته وكانت مدخولاً بها تطليقة أو تطليقتين أنه أحق برجعتهما ما لم تنقض عدتها وإن كرهت المرأة " ^(٨١).
- وقد شُرعت الرجعة من أجل إعطاء الزوج الفرصة للنظر في أمر زوجته ، وعودة الحياة الزوجية من جديد ، وهي تكون بالقول أو الفعل أو النية ، والقول إما صريح " كرّجعت زوجتي " أو غير صريح " كمسكتها " وأما الفعل فكالوطء ومقدماته ، وأما النية وهي أن ينوي ويُحدث نفسه بأن يقول في نفسه " راجعت زوجتي " . وهنا لا بد أن ينوي الارتجاع مع القول أو مع الفعل^(٨٢) وبالرجعة يتمكن المطلق من مراجعة زوجته والإبقاء على الحياة الزوجية واستدامة العشرة بينهما.

(٧٧) الدسوقي ، حاشية الدسوقي . جـ ٢ ص ٤١٦ .

(٧٨) الشربيني ، مغني المحتاج . جـ ٣ ص ٤٢٦ .

(٧٩) البخاري ، صحيح البخاري ، فتح الباري . جـ ١٢ ص ٥ رقم ٥٢٥١ ، مسلم ، صحيح

مسلم بشرح النووي . جـ ٥ ص ٣١٨ برقم ١٤٧١ .

(٨٠) ابن قدامة ، المغني . جـ ١٠ ص ٣٣٢ .

(٨١) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن . جـ ٣ ص ١٢٠ .

(٨٢) الدسوقي ، حاشية الدسوقي . جـ ٢ ص ٤١٥ .

الخاتمة :

- من خلال الدراسة السابقة نخلص إلى النتائج التالية :
- النظام الاجتماعي في الإسلام إنما هو نظام أسرة ، لذلك فإنه ينبعث من معنى الفطرة وأصل الخلقة.
- الإسلام من شدة حرصه على استدامة الحياة الزوجية ، شرع من التشريعات والأحكام ما يحفظ تماسك الأسرة حتى لو حدث الطلاق.
- من حُكم تشريع الطلاق توفر الراحة لكلا الزوجين وضمان أداء الأسرة لواجبها الاجتماعي والإنساني. وقد ثبتت مشروعية الطلاق من الكتاب والسنة والإجماع.
- الطلاق كالنكاح تعتريه الأحكام الخمسة : النذب ، الوجوب ، الحرمة ، الكراهة ، والإباحة. إلا أن الأصل في النكاح النذب والأصل في الطلاق الكراهة.
- من الضوابط التي تحكم من الطلاق في الإسلام. والتي أخذت حظاً من التفصيل في هذه الدراسة : التحكيم ، جعل الطلاق بيد الرجل ، الطلاق على ثلاث درجات ، منع الطلاق من غير سبب ، تحريم الطلاق البدعي ، تشريع العدة ، وكذلك الرجعة.
- الضوابط السابقة كلها وُضعت من أجل المحافظة على الأسرة وإعطاء الزوجين فرصة لإعادة التفكير في استئناف حياتهما الزوجية.

قائمة المراجع :

- (١) البخاري : محمد بن إسماعيل ، صحيح البخاري ، الطبعة الأولى ، دار الجيل ، بيروت.
- (٢) البهوتي : منصور بن يونس ، كشف القناع ، دار الفكر ، بيروت.
- (٣) البهي الخولي : منهاج الإسلام في الزواج والطلاق ، مكتبة السعادة ، القاهرة.
- (٤) البيهقي : أبوبكر أحمد بن الحسين ، السنن الكبرى ، تحقيق محمد عبد القادر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٩م.
- (٥) الترمذي : أبو عيسى محمد بن سورة ، سنن الترمذي ، الطبعة الأولى ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٦م.
- (٦) ابن تيمية ، أحكام الزواج ، تحقيق محمد عبد القادر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٦م.

- (٧) حاتم إسماعيل ، التدابير الشرعية لحماية الأسرة ، مكتبة كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان.
- (٨) المحاكم : أبو عبد الله محمد النيسابوري ، المستدرك ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- (٩) حسن الحفناوي ، الأسرة المسلمة وتحديات العصر ، المجمع الثقافي ، الإمارات العربية ، ٢٠٠١م.
- (١٠) الخطاب : أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن ، مواهب الجليل ، دار الفكر ، بيروت.
- (١١) خالد العك ، بناء الأسرة في الإسلام ، دار المعرفة ، الطبعة الخامسة ، بيروت ، ٢٠٠٣م.
- (١٢) الدارقطني : أبو الحسين علي بن عمر ، سنن الدارقطني ، عالم الكتب ، بيروت.
- (١٣) أبو داود : سليمان بن الأشعث ، سنن أبي داود ، دار الفكر للطباعة.
- (١٤) الدسوقي : شمس الدين محمد بن أحمد ، حاشية الدسوقي ، مكتبة زهران ، القاهرة.
- (١٥) الزرقاني : محمد بن عبد الباقي ، شرح الزرقاني ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٤١١هـ.
- (١٦) زكريا البري ، بداية المجتهد في أحكام الأسرة المسلمة ، مطبوعات جامعة القاهرة ، كلية الحقوق ، ١٩٩١م.
- (١٧) سيد سابق ، فقه السنة ، مطبعة مكتبة الخدمات الحديثة ، جدة.
- (١٨) الشيباني عمر التومي ، من أسس التربية الإسلامية ، مطبعة الحرية ، بيروت.
- (١٩) الشربيني : الشيخ محمد الشربيني الخطيب ، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للنووي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٥٨م.
- (٢٠) ابن عبدین : أحمد بن أمين بن عمر ، حاشية رد المحتار ، المكتبة التجارية ، مكة المكرمة ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٦م.
- (٢١) عبد الرحمن عبد الخالق ، الزواج في ظل الإسلام ، دار الفكر الإسلامي ، بيروت.
- (٢٢) عبد العزيز آل مبارك ، تبين المسالك لتدريب السالك إلى أقرب المسالك ، مطبعة دار الغرب الإسلامي.

- (٢٣) علي حسب الله ، الزواج في الشريعة الإسلامية ، دار الفكر العربي ، مصر .
- (٢٤) علي وافي ، الأسرة والمجتمع ، دار النهضة ، مصر ، ١٩٧٧ م
- (٢٥) ابن قدامة : موفق الدين عبد الله بن أحمد ، المغني ، دار الكتاب العربي ، ١٩٨٣ م
- (٢٦) القرطبي : أبو عبد الله محمد بن أحمد ، الجامع لأحكام القرآن ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٧ م .
- (٢٧) قليوبي : شهاب الدين أحمد ، حاشية قليوبي وعميرة ، دار الكتب العربية ، القاهرة .
- (٢٨) ابن القيم : شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ، زاد المعاد في هدي خير العباد ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- (٢٩) ابن ماجه : أبو عبد الله محمد بن يزيد ، سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر العربي .
- (٣٠) الإمام مالك : مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبحي ، الموطأ ، ضبط وتوثيق وتخریج صدقي جميل العطار ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٨٩ م .
- (٣١) ماهر عليان ، الطلاق ، مكتبة كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان .
- (٣٢) محمد أبو زهرة ، تنظيم الأسرة وتنظيم النسل ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٦ م .
- (٣٣) محمد أبو زهرة ، الأحوال الشخصية ، دار الفكر العربي ، القاهرة .
- (٣٤) محمد بشير الشقفة ، الفقه المالكي في ثوبه الجديد ، دار العلم ، دمشق .
- (٣٥) محمد شبلي ، أحكام الأسرة في الإسلام ، الدار الجامعية ، الطبعة الرابعة ، بيروت ، ١٩٨٣ م .
- (٣٦) محمد عجاج ، نظام الأسرة في الإسلام ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ١٤٠٦ هـ .
- (٣٧) محمد عقله ، نظام الأسرة في الإسلام ، مكتبة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣ م .
- (٣٨) محمد فوزي ، الطلاق ومذاهبه في الشريعة والقانون ، مكتبة المنار ، بيروت .
- (٣٩) محمد محي الدين ، الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٤ م .

- (٤٠) المعجم الوسيط : مجمع اللغة العربية ، أخرجه د. إبراهيم أنيس وآخرون ، المكتبة الإسلامية ، تركيا ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٢م.
- (٤١) ابن المنذر : محمد بن إبراهيم ، الإجماع ، تحقيق فؤاد عبد المنعم ، مطبوعات رئاسة المحاكم الشرعية بدولة قطر ، الطبعة الثانية ، ١٤١١هـ.
- (٤٢) ابن منظور : أبو الفضل جمال الدين بن مكرم ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت.
- (٤٣) مصطفى السباعي ، المرأة بين الفقه والقانون ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الخامسة ، بيروت.
- (٤٤) مسلم : أبو الحسين مسلم بن الحجاج ، صحيح مسلم بشرح النووي ، يحيى بن شرف النووي ، مطبعة دار أبي حيان تحقيق وفهرسة عصام الصبائي وآخرون.
- (٤٥) النووي ، روضة الطالبين ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٨٥م.
- (٤٦) ابن الهمام : كمال الدين محمد بن عبد الواحد ، شرح فتح القدير ، دار الفكر ، بيروت.